http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1657) السنة السابعة - الثلاثاء (17) تشرين الثاني 2009

يعاني العراق في الوقت الحاضر من شحة كبيرة في مياه كل من دجلة والفرات وهو الذي عرف منذ فجر التاريخ بوفرة المياه عنده وكثرة عدد الجداول والانهروطرق الري المنظمة ، الا ان الاعوام الاخيرة أشرت انخفاضاً مروّعا في مناسيب تلك المياه وجفاف اغلب الجداول وتعثرطرق الري ونقصانا حادا في الخزين المائي في السدود والبحيرات مما اثر سلبا على زراعة المحاصيل الستراتيجية ، وفي مقدمة اسباب هذا الوضع المأساوي هو ضياع حقوق العراق المائية في نهري دجلة والفرات لاستنادنا حتى الآن إلى اتفاقية عقدت عام ١٩٢٣ .

ورغم كل الجهود مع الجارة المسلمة تركيا الا ان الوضع باق على ماهو عليه الآن حتى اشعار آخر!

مطالبة المجتمع الدولي والأمم المتحدة بمنع إقامة سد اليسو

العراق يخسر ٥ مليارات متر مكعب من خزينه المائي

تحقيق / سها الشيخلي
تصوير / سعد الله الخالدي

كركوك

خبير مائي : صرفنا مليارات الدولارات لاستصلاح الأراضي دون نتيجة لغياب الستراتيجية العلمية

اتفاقية لوزان ١٩٢٣

عادة ما تبرم اتفاقيات بين الدول المتشاطئة تلزم الاطراف المتعاقدة باتباع سياسات تضمن حقوق الاطراف جميعا ، كما هو معمول به في الدول المحيطة بنهر النيل ، ويتم تحديث تلك الاتفاقيات بين فترة واخرى وفق المستجدات وعلى رأسها السياسية والزراعية لكي لا يلحق الحيف والغبن اي طرف من الاطراف ، وهذا ما لم يحدث مع الجارة تركيا باستثناء اتفاقية لوزان التي يعود تاريخ ابرامها الى عام ١٩٢٣ .

يقول مدير عام دائرة الموارد المائية في وزارة الموارد المائية عون ذياب عن الاتفاقية :

في تلك الاتفاقية هناك فقرة تخدم العراق وهي المادة رقم (١٠٩) والتي تنص على ما يلي :

– في حالة وجود بنود تخالف ذلك كنتيجة لتثبيت حدود جديدة للنظام الهيدروليكي (شق قنوات والغمر والري والصرف او ما يشبه ذلك) في دولة تعتمد على الاعمال المنفذة داخل اراضي دولة اخرى ، او عندما يكون الاستخدام على أراضي الدولة ، بفعل استخدام المياه او الطاقة الهيدروليكية في فترة ما قبل الحرب ويكون مصدرها من أراضي دولة اخرى ، فانه يتم التوصل الى اتفاق بين الدول المعنية للحفاظ على المصالح والحقوق المكتسبة لكل منها ، وعند عدم التوصل الى اتفاق يجب ان تحال المسألة الى التحكيم ، ويضيف ذياب :

عند زيارتنا الاخيرة لطهران حضرنا مؤتمرا ناقش هذه المشكلة واسبابها ولكن خرجنا بنتائج ليست بمستوى الطموح ، نريد اتفاقيات ملزمة لكل الاطراف . وخاصة الجانب التركي ،لذا هناك قاعدة اساسية للدخول بالتفاوض مع الجارة تركيا ومنذ اتفاقية لوزان لم تحصل اية اتفاقية ما عدا بروتوكول عام ١٩٤٦ ملحق بالسياسة المائية وكان فيه نص يشير الى التعاون بين تركيا والعراق واشعار اي طرف بانشاء المحطات الهيدروليكية ، في ذلك الوقت بالطبع لم تكن لتركيا اية سدود تذكر بل كان العراق يعاني من الفيضان ، وكانت الشحة غير موجودة حيث كل مياه الأنهار كانت تتحول الى العراق ، الا ان تركيا في السنوات الأخيرة قامت بإنشاء سدود بعدد ٢٣ سدا ضمن مشروعها الكبير (مشروع الكاب) ما اثر على إيرادات كل من نهري دجلة والفرات وعلى الزراعة في حوضي النهرين المذكورين وهذا ما اثر على الزراعة وعلى خزين المياه في السدود والبحيرات .

× عدد من النواب طالبوا بعدم التوقيع او المصادقة على اية اتفاقية مع تركيا الا بعد حسم موضوع المياه وتحديد حصة العراق القانونية من مياه دجلة والفرات وفق اتفاقية تبرم بين البلدين . ما رأيك في ذلك ؟

– نحن ملزمون ان نتحدث بصراحة مع ابناء شعبنا ولا نخفي عليه امرا يتعلق بالأمور الحياتية التي تخصه ومنها السياسة المائية لان لها مساسا بالزراعة والري وتوليد الطاقة الكهربائية ، فقد ذهب زمن الاتفاقيات السرية ..

× ما هي مشكلة الخزين المائي عندنا؟

– الخزين شحيح الان ، في العام الماضي كان ٥ مليارات متر مكعب اما العام الذي سبقه فكان ٨ مليارات متر مكعب ، العام الحالي خزيننا ٣و٣ مليار متر مكعب ، بضمنه ماء الشرب ، والمياه الخاصة بالزراعة والصناعة . لقد استهلكنا في الموسم الشتوي الماضي كل مياهنا من الخزين ونتوقع ان نبدأ الخزن من جديد عن طريق الامطار لمواجهة الاحتياجات كافة.

× ما هي الاضرار الناجمة عن قلة الخزين؟

– الاضرار واضحة جدا وتتلخص بما يلي:

– اضطررنا في الصيف الماضي إلى ان نحدد الزراعة ومنها زراعة الشلب إلى النصف اي بنسبة ٥٠٪ مما جعلنا نستخدم واردات المياه من السماوة والناصرية والاهوار المحيطة في المنطقة وكانت الأضرار تردي مستويات المياه وجفاف مساحات كبيرة من الاهوار وهجرة البشر وامتد الضرر الى مياه شط العرب نتيجة لذلك ، وصار المد من المياه المالحة يزحف على مساحات واسعة وتسبب في تدهور كامل لنوعية المياه واثر بدوره على الزراعة في المنطقة وخاصة زراعة الفواكه والخضروات وحتى زراعة الاعلاف ومنها محصول (الجت) وكذلك تاثرت الثروة السمكية بشكل كبير ،ونتيجة النقص في الخزين توقفت اغلب السدود ومنها سد حديثة الذي ينتج الطاقة الكهربائية وهي طاقة نظيفة حيث ينتج السد ٦٠٠ ميكواط ، وكذلك سد الموصل الذي ينتج طاقة نظيفة هي الاخرى وبمعدل ١٩٠ ميكواط ،و سد دربندخان وسد دوكان نتيجة النقص الحاد فيهما من المياه مما اثر على انتاج الطاقة النظيفة للكهرباء .وقد ضرب الجفاف وسائل وحلقات مهمة من الاراضي التي تعتمد على الامطار منها الزراعة الديمية مما اثر تاثيرا سلبيا على الزراعة بشكل عام كما اثر على المراعي الطبيعية ، ومن هنا نرى ان الاضرار واسعة ومتشعبة ليس في الزراعة والطاقة الكهربائية بل في البيئة ايضا مما زاد في نسبة التصحر لعدم وجود غطاء نباتي وهبوب العواصف الترابية التي اثرت على الناحيتين الاقتصادية والزراعية وهلاكات الحيوانات .

النواظم والسدود التركية

ويواصل ذياب حديثه عن بناء تركيا وسوريا سدوداً ونواظم في اعالي نهر الفرات وتاثير ذلك على توليد الطاقة الكهربائية والزراعة في العراق قائلا :

– لقد تحول نهر الفرات من نهر عظيم قديم قدم تاريخ بلاد مابين النهرين الى قناة منظمة تعتمد على كمية المياه التي تطلق من البوابات المسيطرة على السدود التي تستطيع ان تتحكم بقدرة المياه بشكل دقيق وتعطي كميات محددة للعراق وفقا لطرق توليد الطاقة الكهربائية فقط وحتى هذه لا تعطى بشكلها المنتظم ، والسبب هو بناء تركيا مشروع الكاب الذي يهدف الى استغلا ل المياه للاراضي الزراعية في تركيا ، وهذا يعني ان المياه ستصل الينا قليلة جدا بل وشحيحة ، والفائدة الوحيدة لتلك السدود على نهر الفرات هي السيطرة على الفيضانات ، والى جانب السدود التركية هناك التغيرات المناخية التي ساهمت هي الأخرى بتقليل الخزين من المياه في السدود العراقية ومنها عدم تساقط الثلوج وذوبانها لتكون كميات كبيرة من المياه المخزونة في السدود .لذلك ينبغي ان ننظر بشكل واقعي لاستخدام المياه اليومية أو في مجال الزراعة.

الخطة الاستراتيجية

ويوضح ذياب ان الوزارة على لسان وزيرها قد اعلنت عن خطة إستراتيجية جديدة للمياه في العراق تمتد لفترة تصل الى ٣٠ عاما وهي بمثابة السياسة المستقبلية للوضع المائي في العراق التي تقوم على اساس المتغيرات المناخية التي حصلت في المنطقة والعالم وعلى الخطة التشغيلية لدى دول الجوار وزيادة الاستثمار لتنفيذ المشاريع الاروائية الضرورية وتحسين شبكات الري والبزل ، وتقوم ايضا على استخدام الطرق الحديثة في تبطين القنوات الاروائية لتقليل الهدر والضائعات المائية ومنع التجاوزات على المصادر المائية اضافة الى بناء السدود والخزانات لحفظ اكبر كمية من المياه السطحية ووضع خطط تشغيلية لغرض توزيع المياه بشكل عادل على كافة المستفيدين في عموم العراق ، وسيتم الاستفادة من المياه الجوفية لاغراض الزراعة والشرب وفق خطة فنية وعلمية مدروسة ، كما ستقوم على تاشير نسب التلوث في مياه الانهر وتقديم التوصيات بشان معالجتها . ومن المؤمل احالة هذه الدراسة الى احدى الشركات الاستثمارية الاجنبية.

تحويل نهر الكارون

مدير السيطرة على المياه في وزارة الموارد المائية حسن الصفاراشار هو الآخر الى ان دول الجوار تعمل على اقامة السدود على اعالي نهري دجلة والفرات مما ادى الى قلة او شحة المياه الواصلة الى الاراضي العراقية كما قامت ايران بتحويل نهر الكارون الذي كان يصل تدفقه إلى ٣٠٠-٤٠٠ متر مكعب إلى مجرى نهر بهمنشير فانقطعت المياه العذبة عن شط العرب وادت هذه الحالة الى ارتفاع المد المالح القادم من الخليج الى منطقة البصرة والسيبة والسيحان وارتفعت ملوحة ماء شط العرب من ٣ آلاف جزء بالمليون الى ١٠٠ الف جزء بالمليون (اكثر من ثلاثة اضعاف) وتسببت في هلاك المزروعات والبساتين في ابي الخصيب والسيبة

٥٥ مليار متر في سد أتاتورك

خبير السدود في وزارة الموارد المائية المهندس طالب حسن إسماعيل قال :

وجهة النظر التركية تقول (ليست هناك مياه مشتركة.. بل هناك مياه عابرة للحدود..) كما ان القانون الدولي لم يوضح ذلك . ما جعل تركيا تبني السدود على هواها ..

– اول سد تم إنشاؤه من قبل تركيا كان سد كيبان في عام ١٩٧٤ وطاقته الخزنية ٣١ مليار متر مكعب و سد (قرة قاية) على أعالي نهر الفرات وهو سد تنظيمي ثم سد اتاتورك عام ١٩٩١ وهو اكبر سد في المنطقة ، طاقته الخزنية ٥٥ مليار متر مكعب الا ان خزنه الحي بحدود (١٢) مليار متر مكعب وهو من ضمن مشروع الكاب على نهر الفرات ، اضافة الى سدود تنظيمية في تركيا قرب الحدود السورية التركية منها (قرقامش برة جوك) وهذه السدود تقوم بتوزيع المياه على الأراضي الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية اما السدان كيبان وقرة قاية فيقومان بتوليد الطاقة الكهربائية فقط . مشروع الكاب يضم ٢٢ سداً خزنياً كبيراً وصغيراً وتمت المباشرة به عام ٢٠٠٦ ، اضافة الى سد اليسو وهو اكبر سد سيبنى على اعالي نهر دجلة ويبعد عن الحدود السورية التركية بمسافة ٦٠ كم وطاقته الاستيعابية ١١ مليار متر مكعب وان وارد المعدل السنوي ٢١ مليار متر مكعب وبما ان موقعه في اعالي نهر دجلة فسوف يخزن ٥٠٪ من مياه نهر دجلة الداخلة الى العراق ، مما سيلحق الضرر الكبير بالعراق . . وقد ساهمت بانجازه دو ل اوربية منها سويسرا ، المانيا ، ايطاليا ، بقروض ، وكان الاحتجاج من دول العالم كون السد سوف يؤثر على مناطق اثرية عديدة منها منطقة (حسن كيف) التركية ، اضافة لتاثيره المباشر على العراق وخاصة خزين سد الموصل الذي يولد الطاقة الكهربائية .

× هل السدود الموجودة حاليا كافية؟

– ما مو جود بالتاكيد كاف وتم انجاز ٣ سدود صغيرة في العام الماضي هي سدود هراوة ، كيشان ، شيران لحصاد المطر ، كما لدينا في الصحراء الغربية في منطقة الرطبة اكثر من ١٤ سدا صغيرا لتخزين مياه المطر لغرض تأمين مياه الشرب للبدو الرحل ، وسيباشر بانشاء سد شمال كركوك (خاصة جاي) لتامين مياه الشرب وتحسين المياه الجوفية وقد احيل قبل اسبوع الى شركة تركية لحصاد المياه وتحسين نوعيتها . والجانب السور ي قد انشأ سد الطبقة على نهر الفرات وسد البعث على الفرات أيضا.

حرمان العراق من مياه الشرب

ولما كانت وزارة الزراعة العراقية احد اهم الوزارات المعنية بشحة المياه واثرها على مجمل النشاط الزراعي جراء نقصان الموارد المائية التقينا المستشار في الدائرة الزراعية الدكتور فيصل رشيد ناصر الذي أكد: ان واقع الحال يشير الى سعي تركيا الى اقامة مشار يع عديدة لمجموعة من السدود تصل الى اكثر من ٢٣ سدا على نهري دجلة والفرات ومشروع الكاب واحد منها ، واحد هذه السدود هو سد اليسو الممول من قبل دول اوربية ، الا ان اقامة هذا السد ستحرم العراق حتى من مياه الشرب ، ونطالب المجتمع الدولي والامم المتحدة بالوقوف بحزم لمنع اقامة هذا السد والضغط على تركيا لابرام اتفاقية تحدد بموجبها حصص كل من العراق وسوريا وتركيا في نهر الفرات وحصة كل من العراق وتركيا في نهر دجلة وفق القوانين الخاصة بالدول المتشاطئة المقرة والمعمول بها دوليا كما هو معمول به في اقتسام نهر النيل بين الدول المتشاطئة فمصر مثلا آخر بلد يمر بها نهر النيل لكنها تأخذ اكبر حصة .. إيراداتنا من المياه ليست اقل من السابق فحسب وانما نوعية المياه الداخلة فيها زيادة تركيز الاملاح نتيجة إطلاق خزين من المياه من السدود من قبل كل من تركيا وسوريا ، فالمياه الداخلة إلى منطقة حصيبة مثلا مياه مالحة مما يؤثر على الزراعة ومياه الشرب معا ، وقد نحتاج الى نصب محطات تحلية لغرض استخدام المياه للشرب .

المياه الجوفية

ويوضح الدكتور ناصر ان وزارة الزراعة تسعى مع وزارة الموارد المائية الى ادخال مصادر اخرى للمياه وهي مياه الري وفي مقدمتها المياه الجوفية حيث تتولى وزارة الموارد المائية حفر الابار الارتوازية ونتولى نحن مشروع قناة الري وتصميم ونشر منظومات المياه بالرش والتنقيط من اجل الحفاظ على كميات المياه المتوفرة لدينا وتقليل استخدامها الى نسبة تصل الى النصف ٥٠٪ مما يساعد على مواجهة الشحة في المياه .

من جانبنا بدأنا العمل على ادخال اصناف حقلية واستنباط المحاصيل الستراتيجية المتحملة للملوحة حيث تم التوصل الى استنباط صنفين من الحنطة المتحملة للملوحة وهي أحد جهود الباحثين في وزارة الزراعة لسنوات طويلة وانتاجية هذه الحنطة تصل الى ٧٥٠ كغم في الدونم الواحد ، ومن المؤمل اعتمادها في الزراعة الواسعة في العامين القادمين ، وسنعمل على ادخال المحاصيل العلفية المتحملة للملوحة (برمودا كراس) بالتعاون مع وزارة الزراعة الامريكية.

مشكلة شحة المياه اكثر ما نعاني منها كلما اتجهنا الى الجنوب حيث انخفاض كميات مياه نهري دجلة والفرات و الذي تسبب في اضرار كبيرة وخصوصا في محافظة البصرة ، وسيتفاقم الامر اذا لم تبرم اتفاقية ملزمة خاصة لتركيا حول مياه حوضي دجلة والفرات .

ونتيجة لشحة المياه فقد اثرت على خطط وزارتنا الزراعية ففي موسم عام ٢٠٠٩ تم تقليص الموسم الى ٥٠٪ وحاليا الموسم الشتوي منعنا فيه الزراعة الشتوية في حوض الفرات لعدم توفر مياه تكفي ولو لمرّة واحدة!

الاتفاق التركي السوري العراقي

يقول خبير الاراضي والمياه المهندس الدكتور زيد رمضان:

– تعمل كل من تركيا وسوريا على بناء سدود على أعالي نهري دجلة والفرات وتحويل مجري النهر ين ايضا فقد بنت تركيا سدودا على نهر الطاقة الخزنية لها ١٩،٩١ مليار متر مكعب ، كما قامت سوريا ببناء سدي البعث والطبقة والسعة الخزنية لهما هي ١٦ مليار متر مكعب في الثانية مما اوجد مشكلة بين العر اق وبين هاتين الدولتين ، وكان هناك اتفاق بين سوريا وتركيا وانضم اليهما العراق في عام ١٩٩١. وبموجب هذا الاتفاق تطلق تركيا ٥٠٠ متر مكعب من الماء في الثانية على الحدود التر كية السورية من هذه الكمية حصة العراق حددت ب٥٨٪ وهي ٢٩٠ متراً مكعباً في الثانية ، المشكلة ان تركيا لم تلتزم بهذا الاتفاق ، بل انها تطلق ٣٥٠ متراً مكعباً في الثانية ، حصة سوريا هي ٤٢٪ والباقي يدخل الحدود العراقية السورية ضمن مجرى نهر الفرات . من هنا بدأت الشحة في حوض نهر الفرات والذي يضم ٣٤ مشروعا اروائيا من مجموع المشاريع العراقية الاروائية البالغة ١٢٩ مشروعا موزعة على احواض نهري دجلة والفرات وروافدهما منها ٩٤ مشروعا على حوض نهر دجلة والباقي موزعة على شط العرب ونهر الفرات ، هذه المشاريع بعضها تحت الاستثمار والبعض الاخر تحت التنفيذ وبعضها مقترح لم يباشر به لحد الان .الايرادات الحالية لدجلة والفرات لا تكفي لتامين الاحتياجات المائية للعراق. الاتراك يقومون بانشاء السدود على حوض نهر دجلة بطاقة خزنية ٢٤مليار متر مكعب ، لحد الان نفذوا حوالي ٤ مليارات متر مكعب في الثانية خزن للماء ، والعشرون منها الباقية سيحققها سد اليسو وهو سد كبير طاقته الخزنية (٤و١٠) مليار متر مكعب في الثانية منها ٧ مليارات متر مكعب في الثانية خزن حي ويبعد ٦٠ كم عن الحدود العراقية التركية وسينتهي العمل في سد اليسو بعد ٤ سنوات ، وستحدث مشكلة عند الانتهاء منه ، منها ما يمكن الحديث عنه ومنها ما لا يمكن الحديث به .وضعنا المائي مأساوي ، فقد وصلنا الى وضع خطر وحرج للغاية ، في حين ان وضعنا في بداية العشرينيات من القرن المنصرم كان افضل بكثير مما هو عليه الان والفضل يعود الى التخطيط الانكليزي الذي وضعه الخبير (وليم ولكوكس) وبناء نواظم وسدود منها سد الهندية ، سد الكوت ، سد ديالى وكانت السدود في ذلك الوقت تملأ بمياه الفيضانات فخلال ٤٠ سنة حدثت ١٠ فيضانات خطرة في العراق ومن هنا ظهرت الحاجة لبناء السدود وكان هاجس العراق في تلك الحقبة التخلص من مياه الفيضانات لكنه لم يفكر في بناء سدود اكثر من تلك التي بناها . السدود الآن شحيحة بالمياه وسد حمرين خزينه صفر الان ، استخدمت أنظمة في السابق تخدم العشائر تمثلت في تخصيص أراض زراعية بمساحات واسعة بدون تخطيط وهذا ما خلق أراضي مالحة واسعة وحتى عام ١٩٥٠ لم تكن هناك مشاريع للبزل ما فاقم ظهور مساحات كبيرة مالحة . البزل بدون شبكة ري لا يخدم الزراعة، شبكة البزل آنذاك كانت ناقصة لا تخدم المحصول الزراعي ولا تخفض الملوحة سوى بشكل جزئي، وبرزت لدينا مشكلة التربة ومشكلة المياه الجوفية ، فالتربة مالحة والمياه الجوفية قريبة من سطح الأرض ومالحة أيضا. الحل هو استصلاح الأراضي بشكل علمي وعملي.

صرفنا مئات المليارات من الدولارات على مدى سنوات ولكن دون نتيجة لغياب الستراتيجية ، فنحن نتعامل بشكل خاطئ مع وزارة الموارد المائية وكانت النتيجة أخطاء في تأسيس النظام الاروائي ، حتى وصلنا الى ان تركيا صارت تبني سدودا ، وصارت لنا بدل المشكلة الواحدة مشكلتان ، الاولى عدم وجود ستراتيجية واضحة والثانية استغلال تركيا مياه النهرين فلو اتبعنا الاسلوب العلمي لكنا افضل مما نحن عليه الآن.

شحة المياه أثرت على إنتاجنا الزراعي ودمرّت الثروة السمكية وخفّضت معدلات الطاقة الكهربائية

اتفاقية لوزان ١٩٢٣ مازالت تحكم السياسة المائية بين العراق وتركيا!

> تعمل كل من تركيا وسوريا على بناء سدود على أعالي نهري دجلة والفرات وتحويل مجري النهر ين ايضا فقد بنت تركيا سدودا على نهر الطاقة الخزنية لها ١٩،٩١ مليار متر مكعب ، كما قامت سوريا ببناء سدي البعث والطبقة والسعة الخزنية لهما هي ١٦ مليار متر مكعب في الثانية مما اوجد مشكلة بين العر اق وبين هاتين الدولتين ،

سدة الكوت

كاني ازمر